القواعد التوجيهية الضابطة للقاعدة النحوية عند السمين الحلبي في الدر المصون

إعداد

د/ إبراهيم بن هادي محمد المباركي

الأستاذ المشارك بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

بجامعة طيبة

القواعد التوجيهية الضابطة للقاعدة النحوية

عند السمين الحلبي في الدر المصون

إبراهيم بن هادي محمد المباركي
قسم اللغويات، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة ، المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: lb055055@hotmail.com

الملخص :
حظيت قواعد التوجيه عند مُعْربي القرآن بمساحة عظيمة، وكان لها حضور كبير في كتبهم حتى إننا يمكننا القول: إنه ما من مسألة نحوية، أو توجيه إعرابي لكلمة إلا وكانت معتمدة على قاعدة توجيهية ، سواء عامة أو خاصة، فقد أصبحت قواعد التوجيه بالنسبة لهم معايير لأفكارهم، ومقاييس لأحكامهم وآرائهم التي يأتون بها فيما يتصل بمفردات المسائل ؛ سواء وضعوا القاعدة في قالب تنظيري أم لا، فهي موجودة في ذهنهم، وهي أساس في قبولهم أو ردهم لوجهٍ، ومُعْربي القرآن حين يُبْدون آراءهم في المسائل لم يكونوا يصدرون عن موقف شخصي، أو ميل فردي، أو ذكاء حر، وإنما كانوا يقيدون أنفسهم بهذه القواعد .
تدور فكرة هذا البحث حول القواعد التوجيهية الضابطة للقاعدة النحوية التي ورد استعملها عند السمين في كتابه (الدر المصون في علم الكتاب المكنون) تنظيرا أو تطبيقا .
يبين البحث مفهوم القواعد التوجيهية والفرق بينها وبين القواعد النحوية وعلاقة قواعد التوجيه بأصول الفقه وعلاقتها بالنحو ، ثم يحاول الباحث جمع القواعد التوجيهية التي وردت عند السمين وكيف اعتمد عليها في توجيهه للأحكام النحوية قبولا أو استحسانا أو ردا .
وقد اعتمد هذا البحث على منهج الوصف والتحليل .

الكلمات المفتاحية : القواعد التوجيهية ، الدر المصون ، السمين الحلبي ، الأحكام النحوية ، القاعدة النحوية .

Control Guidelines for Grammar Rule According to Al Sameen Al-Halabi in Al-Dar Al- Masoun

Ibrahim bin Hadi Muhammad Al-Mubaraki
Department of Linguistics, Faculty of Arts and Human sciences, Taiba University, Kingdom of Saudi Arabia
Email: Ib055055@hotmail.com

Abstract:
The guiding rules of the Arabizing specialists of Quran has a great position and a great presence in their books, so that we could say that there is no grammatical issue, no expressive instruction of the word until that it is based on a guiding rule, whether general or private, for them the guiding rules became standards for their ideas and measures of their provisions and opinions in relation to the issues of words; Whether they draw a theoretical form for the rule or not, it exists in their mind, a basis in their acceptance or reply to a viewpoint, and the Arabizers of the Quran when they express their views on matters did not emit a personal attitude, individual inclination or free intelligence, but rather restricted themselves to these rules. The idea of this research revolves around the control guidelines of the grammatical rule that are used when obese in his book (Al Dur Al Masoun fi Elm Al Kitab Al Maknon) whether a theoretical or applied.

The research shows the concept of the guiding rules and the difference between them and grammatical rules and the relationship of the guiding rules to the origins of jurisprudence and their relationship with the grammar. The researcher then attempts to compile the guiding rules according to Al Sameen and how he relied on them in guiding grammatical provisions in acceptance, approval or response. This research is based on a description and analysis approach.

Keywords: Guiding Rules, Al Dur Al Masoun, Al Sammen Al Halabi, Grammatical Provisions, Grammatical Rule.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، أما بعد :

فالناظر لتاريخ نشأة العلوم الإنسانية يلحظ أنها بدأت فنون من الممارسات التي دعت إليها الحاجة ، ثم لم تلبث أن قُعّدت ثم ضُبطت بضوابط محددة ، ثم صارت علوما . يقولون : (ما زال النحو مجنونا حتى عَقَّله ابن السراج بأصوله) [١] ومع ما في هذه المقولة من المبالغة إلا أنها أفصحت عن أن العلوم توضع ثم توضع قوانينها ، وعلم النحو سابق لأصول النحو ، فأول كتاب في أصول النحو لابن السراج (ت ٣١٦ هـ) بينما بدأ النحو كعلم على يد أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) ولارتباط المعنى بالإعراب وتوقف كل منهما على الآخر عاش علم إعراب القرآن في كنف علم التفسير ، ومن أهم كتب التفسير التي عنيت بإعراب القرآن (الدر المصون في علم الكتاب المكنون) للسمين الحلبي [٢] وقد بين السمين في مقدمة كتابه العلوم التي اعتمد عليها من أجل فهم القرآن ومعرفة معانيه وهي : الإعراب ، والتصريف ، واللغة ، والمعاني ، والبيان [٣] وإذا أمعنَّا النظر في هذا الكتاب نجد أن علم إعراب القرآن هو أكثر ما اشتمل عليه الكتاب ، وقد كان للجانب التطبيقي حضور كبير في ثنايا الكتاب ، وقد بلغ السمين الغاية في تفصيل الأوجه الإعرابية وضمّن في خضم ذلك قواعد توجيهية كليّة تعبر عن أفكاره وتوجهاته في قبوله أو رده ، وفي

(١) معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي : (٦ / ٢٥٣٥)
(٢) هو : أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين المعروف بالسمين ، ت ٧٥٦ هـ ، ينظر : الدرر الكامنة لابن حجر : ٣٦٠/١ وبغية الوعاة للسيوطي : (٤٠٢/١)
(٣) الدر المصون : (٣/١)

تحسينه أو تقبيحه للأوجه ، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث محاولة لجمع القواعد التوجيهية الضابطة للقاعدة النحوية التي ورد استعملها عند السمين تنظيرا أو تطبيقا .

ويقوم منهج هذا البحث على الوصف والتحليل ويشتمل البحث على تمهيد وفصلين:

الفصل الأول : مفهوم قواعد التوجيه وعلاقتها بقواعد النحو وأصوله ، وفيه ثلاثة مباحث : المبحث الأول: العلاقة بين قواعد التوجيه وأصول النحو ، المبحث الثاني: مفهوم قواعد التوجيه النحوي ، المبحث الثالث: قواعد التوجيه عند مُعْربي القرآن الكريم .

والفصل الثاني : القواعد التوجيهية عند السمين ، وفيه ثمانية مباحث: المبحث الأول: لا تبنى القواعد بوجود الاحتمال ، والمبحث الثاني: الإبقاء على الأصل أولى ، والمبحث الثالث: لا تبنى القواعد على القليل والنادر، والمبحث الرابع : لا يُحمَل القرآن على الشاذ والضعيف، ولا إلى مالا يضطر إليه الشاعر ، والمبحث الخامس : موافقة الإجماع أولى من مخالفته ، والمبحث السادس: الحمل على ما اتفق عليه أولى مما اختلف فيه، و المبحث السابع: يراعى في كل تركيب ما يُشَاكله، والمبحث الثامن : يحمل كتاب الله على الوجه السهل الواضح، ولا يحمل على الأوجه المتكلفة. ثم خاتمة فيها أبرز نتائج البحث .

التمهيد

مرَّت مرحلة توظيف الأدلة النَّحْوية (السماع، والقياس، واستصحاب الحال) بمرحلتين أساسيَّتين[(١)]:

الأولى: ملاحظة المسموع، أو استقراء المنقول عن العرب بهدف البحث عن الفروق، أو اختلاف الصور بسبب اختلاف المواقع، ونتيجة لهذا الاستقراء التعرف على المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول.

والثانية: مرحلة التجريد، ويُقصَد بها استخراج المعقول من المنقول.

وتقوم عملية التجريد على ثلاثة عناصر رئيسة:

العنصر الأول: استصحاب الحال، وهو البقاء على الصورة الأصلية المجرَّدة من قبل النُّحاة، وتسمى: (أصل الوضع)، مثل: «الأصلُ في الأسماء الإعرابُ حتى يوجد دليل على البناء».

العنصر الثاني: القياس، وهو ضربان:

الضرب الأول: استعمالي، وهو انتحاء سمت كلام العرب، وأطلق عليه الدكتور محمد حماسة: (السماع العفوي)[(٢)]، وهناك (السماع العلمي)، وهو المرادف للنقل، ويعرفه ابن الأنباري: « هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج من حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة »[(٣)].

والضرب الثاني: القياس النحوي، وهو حَمْل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه.

والعنصر الثالث: مجموعة من المبادئ التي التزم بها النحاة عند النظر في المادة اللغوية؛ سواء كان المنظور سماعًا، أو قياسًا، أو استصحابًا، وقد أطلق عليها الدكتور تمام حسان: (قواعد التوجيه النحوي)[(٤)].

---

(١) ينظر: لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية: ١١ –١٣: «والحمل على المعنى عند النحاة العرب – بحث للدكتور: محمد يوسف حبلص – حوليات كلية دار العلوم، العدد (١٥)، (ص ٤).

(٢) المصدر السابق (١١).

(٣) «الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو» (٤٥).

(٤) «الحمل على المعنى عند النحاة العرب» (ص٤).

الفصل الأول
مفهوم قواعد التوجيه وعلاقتها بقواعد النحو وأصوله

المبحث الأول: العلاقة بين قواعد التوجيه وأصول النحو
المبحث الثاني: مفهوم قواعد التوجيه النحوي
المبحث الثالث: قواعد التوجيه عند مُعْربي القرآن الكريم

الفصل الأول

المبحث الأول: العلاقة بين قواعد التوجيه وأصول النحو

(عِلْم أصول النحو): «هو العلم الذي يدرس الأدلَّة الإجمالية التي يُسْتطاع بها التوصل إلى الأحكام النحوية»، وأضاف النُّحاة لهذه الأدلة أصولًا كليةً تسمَّى بـ (القواعد الكلية)، (قواعد التوجيه)، وأصول النحو من حيث هي مبادئ وتطبيقات قديمة قِدَمَ علم النحو؛ لأن القبول والترجيح أو الرفض يرجع إلى الأصول، وإن لم تكن مكتوبةً معلومةً مقررةً يرجع إليها النحاة[١].

يُعد ابن جني أول من رسم طريق علم أصول النحو على هدي أصول علمي الكلام والفقه، قال : «ولم نرَ أحدًا من علماء البلدين تعرَّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه»[٢]. وبالرغم من ذلك لم نجد ابن جني يقدم لنا تعريفا لعلم أصول النحو . وعرَّفه ابن الأنباري بقوله: «أصول النحو: أدلَّة النحو التي تفرَّعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوَّعت عنها جملته وتفصيله»[٣].

وعرَّفه السيوطيُّ في «الاقتراح» بقوله: «أصولُ النحو علمٌ يُبحَث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفيَّة الاستدلال بها، وحال المستدل»[٤].

فأصول النحو في «الاقتراح» أدلته الإجمالية، بينما نجد السيوطي يُفْرد لها بابًا في الأشباه والنظائر سمَّاه: (فن القواعد والأصول التي تُرَدُّ إليها

---

(١) أبو البركات الأنباري (١٥٤)، الدكتور/فاضل السامرائي.
(٢) «الخصائص» (٢/١).
(٣) «الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو» (٨٠).
(٤) «الاقتراح» (٣٥).

الجزئيات والفروع)[١].

فالملاحظ هنا أنه يعنى بها القواعد الكلية التي تُردُّ إليها الجزئيات والفروع.

وجمع الدكتور مصطفى جمال الدين بين مفهومي السيوطي بقوله: «النحاة يعنون بما يسمونه: (أصول النحو): «الأدلة الإجمالية والقواعد الممهدة لاستنباط الحكم النحوي من هذه الأدلة والقواعد»[٢].

(١) «الأشباه والنظائر» (١/١٠).

(٢) بحث «رأي في أصول النحو وتأثره بأصول الفقه» (ص ١١).

المبحث الثاني: مفهوم قواعد التوجيه النحوي

عرَّف الدكتور تمَّام حسَّان قواعد التوجيه بأنها: «تلك القواعد المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية، سماعًا كانت، أو استصحابًا، أو قياسًا التي تستعمل لاستنباط الحكم»[(١)]، فهي قوانين تضبط ما ذكره النحاة من توجيه[(٢)]، وتُنظِّر له، وقد صيغت لتقريره، أو تعليله، أو الاستدلال عليه، أو الاحتجاج له[(٣)].

وقد جعل الدكتور تمَّام حسَّان قواعد التوجيه موجهة لأصول النحو من سماعٍ واستصحابٍ وقياسٍ، وإن كان كذلك إلا أننا لا نغفل أن أصول النحو وضعت مهتديةً بأصول الفقه الإسلامي كما ذكرت سابقًا.

الفرق بين قواعد التوجيه والقواعد النحوية:

١. في النشأة والظهور:

القواعد النحوية نتيجة لعدة مراحل؛ هي: الاستقراء، والتقسيم، والتجريد، والتقعيد، أما قواعد التوجيه فنتيجة لمحاولة تطبيق القواعد توجيهًا على التراكيب؛ لذا فهي تالية للقواعد النحوية في النشأة.

وقواعد التوجيه لم تنشأ جملة واحدة، بل نشأت على مراحل، وأدلى فيها النحاة كلٌّ بدلوه، وهذا يدل على أنها صاحبت التفكير النحوي منذ نشأته، والتأليف فيه.

٢. في الوظيفة:

القواعد النحوية مقياس للصواب والخطأ، أما القواعد التوجيهية فهي مقياس لفكر النحاة وطريقتهم في التوجيه قبولًا أو رفضًا، والنحويُّ يحتاج إلى

(١) «الأصول، دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب» (٢٠٩).
(٢) «قواعد التوجيه في النحو العربي» (١٢).
(٣) المصدر السابق الموضع نفسه.

القواعد النحوية لذكر المواضع الإعرابية، وأوجه كل منها، ويحتاج إلى قواعد التوجيه لتعليل هذا التوجيه بمعايير ثابتة يلتزمها في كل التراكيب المشابهة.

٣. في الخصائص:

هناك علاقة عموم وخصوص، فقواعد التوجيه عامة شاملة للنحو كله، تحاول تنظيم الإطار العام لأنواع الاستدلال، أما قواعد النحو فتخص بابًا نحويًّا معينًا.

٤. في الجمع والتصنيف:

فالنحاة لم يعنوا بجمع وتصنيف قواعد التوجيه كما عنوا بجمع وتصنيف قواعد النحو.

المبحث الثالث: قواعد التوجيه عند مُعْربي القرآن الكريم

حظيت قواعد التوجيه عند مُعْربي القرآن بمساحة عظيمة، وكان لها حضور كبير في كتبهم حتى إننا يمكننا القول: إنه ما من مسألة نحوية، أو توجيه إعرابي لكلمة إلا وكانت معتمدة على قاعدة توجيهية ، سواء عامة أو خاصة، فقد أصبحت قواعد التوجيه بالنسبة لهم معايير لأفكارهم، ومقاييس لأحكامهم وآرائهم التي يأتون بها فيما يتصل بمفردات المسائل[١]؛ سواء وضعوا القاعدة في قالب تنظيري أم لا، فهي موجودة في ذهنهم، وهي أساس في قبولهم أو ردهم لوجهٍ، ومُعْربي القرآن حين يُبْدون آراءهم في المسائل لم يكونوا يصدرون عن موقف شخصي، أو ميل فردي، أو ذكاء حر، وإنما كانوا يقيدون أنفسهم بهذه القواعد[٢].

(١) ينظر: «الأصول دراسة ابيستيمولوجيه للفكر» (٢٠٩).
(٢) ينظر المصدر السابق.

الفصل الثاني
قواعد التوجيه الضابطة للقاعدة النحوية في الدر المصون

المبحث الأول: لا تبنى القواعد بوجود الاحتمال

المبحث الثاني: الإبقاء على الأصل أولى

المبحث الثالث: لا تبنى القواعد على القليل والنادر

المبحث الرابع: لا يُحمَل القرآن على الشاذ والضعيف ، ولا إلى مالا يضطر إليه الشاعر

المبحث الخامس: موافقة الإجماع أولى من مخالفته

المبحث السادس: الحمل على ما اتفق عليه أولى مما اختلف فيه

المبحث السابع: يراعى في كل تركيب ما يُشَاكله

المبحث الثامن: يحمل كتاب الله على الوجه السهل الواضح، ولا يحمل على الأوجه المتكلفة.

الفصل الثاني

المبحث الأول: لا تبنى القواعد بوجود الاحتمال

قرَّر الأصوليون قاعدةً سار عليها مجمل المعربين، وهي أن القاعدة لا تبنى على دليل يتطرق إليه الاحتمال، فلا يجوز أن نبني قاعدة نقيس عليها في الكلام بدليل يحتمل غير ما ذُكر؛ لأن إثبات اللغة بالمحتمل إثبات لها بالوهم[١]، وأي دليل يدخله الاحتمال، يسقط الاستدلال به، ولا تبنى عليه قاعدة، وإنما تبنى القواعد على الأصول الثابتة غير المحتملة.

يقول ابن الحاجب: «لا ينبغي أن نثبت أصل باب بالاحتمال»[٢].

وقال أبو حيان: «ولا نثبت قانونًا كليًّا، ونخرج عن القانون المستقر الثابت في لسان العرب بالمحتمل»[٣].

وقد اعتمد السمين الحلبي على هذه القاعدة في تفسيره، ومن ذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [٤].

رجح السمين بهذه القاعدة التوجيهية أن تكون (لا) غير عاملة عمل (ليس) في الآية، قال: «قد تقدم أنه يجوز أن يكون جوابًا للشرط، فيكون في محل جزم، وأن يكون خبرًا لـ (من) إذا قيل بأنها موصولة، فهو أولى لمقابلته بالموصول في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، فيكون في محل رفع، و(لا) يجوز أن تكون عاملة عمل (ليس)، فيكون ﴿خَوۡفٌ﴾ اسمها و﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ في محل نصب خبرها، ويجوز أن تكون غير عاملة، فيكون ﴿خَوۡفٌ﴾ مبتدأ

(١) ينظر: «الكافي في الإفصاح» (٩٩٣/٣).
(٢) «الإيضاح في شرح المفصل» (٦١٧/١).
(٣) «التذييل والتكميل» (٨٣/٩).
(٤) [البقرة : ٣٨].

و﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ في محل رفع خبره، وهذا أولى مما قبله لوجهين:

أحدهما: أن عملها عمل (ليس) قليل، ولم يثبت إلا بشيء محتمل، وهو قوله:

تعزَّ فلا شيء على الأرض باقيَا ولا وَزرٌ مما قضى الله واقيَا

والثاني: أن الجملة التي بعدها، وهي: ﴿وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾، تُعَين أن تكون (لا) فيها غير عاملة؛ لأنها لا تعمل في المعارف، فجعلها غير عاملة فيه مشاكلة لما بعدها(١).

وفي قوله تعالى: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ (٢)، قال السمين: «وإضافة (المكر) إلى (الليل والنهار) إمَّا على الإسناد المجازي؛ كقولهم: ليل ماكر، فيكون مصدرًا مضافًا لمرفوعه، وإما على الاتساع في الظرف، فجعل كالمفعول به، فيكون مضافًا لمنصوبه، وهذان أحسن من قول من قال: إن الإضافة بمعنى (في)، أي: في الليل؛ لأن ذلك لم يثبت في غير محل النزاع » (٣) فالملاحظ هنا أن السمين حسَّن قولين على قول فيه نزاع عند المعربين .

(١) «الدر المصون» (٣٠٣/١).
(٢) [سبأ : ٣٣].
(٣) «الدر المصون» (١٩١/٩).

المبحث الثاني: الإبقاء على الأصل أولى

الأصل في اللغة: الأصل أسفل كل شيء، وجمعه أصول، ويقال: استأصلت هذه الشجرة، أي: ثبت أصلها... ورجل أصيل: له أصل. ورأي أصيل: له أصل. ورجل أصيل: ثابت الرأي عاقل(١).

وقال ابن فارس: الأصل أساس الشيء(٢)، وقد أطلق سيبويه على (الأصل) مصطلح (أوَّل)، يقول سيبويه: «واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكُّنًا؛ لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تفرق به...»(٣).

ونجد في كتب النحو مفاهيم أخرى لكلمة (الأصل)، ومنها(٤):

(أصل القاعدة): ويقصد بها تلك القاعدة السابقة على القيود والتفريعات؛ كقاعدة رفع الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ... وتقدم الفاعل على المفعول، وتقدم الموصول على صلته.

(أصل الاستحقاق): ما تستحق الكلمة بنفسها كاستحقاق الاسم الإعراب؛ لأنه اسمٌ.

والأصل في العمل الفعل، وكل ما سواه من العوامل محمول عليه، فالفعل يرفع الفاعل بحق الأصل.

(أصل الباب): أو ما يطلق عليه: (أم الباب)(٥)، يقول النحويون في الأبواب: (كان) وأخواتها و(إن) وأخواتها و(واو العطف)، وأخواتها.

---

(١) ينظر: «لسان العرب»، فصل الألف (١٦/١١).

(٢) ينظر: «معجم مقاييس اللغة»: (أصل) (ص ١٠٩).

(٣) «الكتاب» (٢٢/١).

(٤) ينظر: «الأصول»، لتمام حسان (ص١٤٠ وما بعدها)، و«نظرية الأصل والفرع في النحو العربي»، لحسن خميس الملخ (ص٧٥ وما بعدها)، و«ضوابط الفكر النحوي»، لمحمد عبد الفتاح الخطيب (٢١٤/٢ وما بعدها).

(٥) ينظر: «شرح المفصل»، لابن يعيش (٤٩/٥).

ومعنى ذلك أن هذا الباب له أداة هي الأصل لتميزها عن غيرها بأمور خاصة بها.

(أصل الوضع): ويقصد به الأصل المجرد لوضع اللفظ المفيد أو التركيب الصحيح؛ كقولهم: أصل وضع الفعل والاسم على ثلاثة أحرف فصاعدًا، وأصل وضع الحروف على حرف هجاء واحد أو اثنين...

(التجرُّد من العلامة): ويقصد به أن ما يستغني عن العلامة هو الأصل، وما يحتاج إليها هو الفرع، فالمفرد أصل للمثنى والجمع، والمذكر أصل والمؤنث فرع.

وبعد هذا التطواف الذي ذكرناه في مصطلح (الأصل)، وكان الغرض منه فَهْم معنى (الأصل) عند النحويين واستعمالاتهم لهذا المصطلح، نبدأ بالحديث عن هذه القاعدة التوجيهية العظيمة التي اعتدَّ بها المعربون؛ سواء تنظيرًا أو تطبيقًا دون ذكرها.

إن الاعتداد بالأصل قاعدة استند إليها المعربون كثيرًا في ترجيح رأيٍ على آخر، أو في قبول رأيٍ ورد آخر، فالرأي الذي يوافق الأصل كان أَوْلَى بالقبول وأحرى بالتمسك به، وما خالف الأصل كان مدعاةً إلى نبذه وردِّه.

قال أبو حيان: «الوقوف مع الأصل هو الواجب»[١].

وقال الشاطبي: «إذا دار الموضع بين أن يُردَّ إلى ما هو أصل، وإلى ما ليس بأصل، فردُّه إلى ما هو أصل أحق»[٢].

وقال الرضي: «الأصل بقاء كل شيء على ما كان عليه»[٣].

وقد اعتمد السمين الحلبي هذه القاعدة التوجيهية كثيرًا، فنجد توجيهاته مبثوثة في تفسيره، ومن أهم القواعد التوجيهية التي ذكرها:

---

(١) «التذييل والتكميل» (٣٤٨/١٠).

(٢) «المقاصد الشافية» (٦٨/٢).

(٣) «شرح الكافية» (٢٠/٤).

١. الأصل الإعراب على الظاهر، ولا يحمل على الإضمار بغير دليل أو ضرورة:

هذه قاعدة توجيهية ذكرها السمين الحلبي، وهي أن الأصل عدم الإضمار، وأن يعرب القرآن حسبما يقتضيه ظاهر اللفظ؛ لأنه كلام الله، فلا يصح أن نجترئ على تقدير مضمر لم يرد في لفظ النص إلا لضرورة، وبمقتضى دليل من المنطوق في النص(١).

في قوله تعالى: ﴿أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾(٢)، قال السمين الحلبي: «قوله: ﴿أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، فيه وجهان؛ أحدهما: أنه تابعٌ للأسباب قبله بدلًا أو عطف بيان. والثاني: أنه منصوب بإضمار (أعني)، والأول أولى؛ إذ الأصل عدم الإضمار»(٣).

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسۡـَٔمُوٓاْ أَن تَكۡتُبُوهُ صَغِيرًا أَوۡ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ﴾(٤) ذهب السمين إلى إعراب ﴿صَغِيرًا أَوۡ كَبِيرًا﴾ حالًا من الهاء ضمير ﴿تَكۡتُبُوهُ﴾، قال السمين: وجوَّز السجاوندي انتصابه على خبر (كان) مضمرة، وهذا لا حاجة تدعو إليه(٥) فالأصل عدم الإضمار.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ خَيۡرٞ لِّأَنفُسِهِمۡ﴾(٦)، قال السمين: «نقل أبو البقاء قراءة كسر (إن)، وهي قراءة يحيى، وخرجها على أنها جواب قسم محذوف، والقسم وجوابه يسد مسد

(١) «الدر المصون» (١١٦/٢).
(٢) [غافر: ٣٧].
(٣) «الدر المصون» (٤٨١/٩).
(٤) [البقرة: ٢٨٢].
(٥) «الدر المصون» (٦٦٨/٢).
(٦) [آل عمران: ١٧٨].

المفعولين، ولا حاجة إلى ذلك، بل تخريجها على ما تقدم أَوْلَى؛ لأن الأصل عدم الحذف[١].

٢. الأصل عدم القول بالزيادة ما أمكن:

قضية الزيادة من القضايا المشكلة في اللغة، وفيها خلافات متعددة، وللنص القرآني خصوصية تقتضي تنزيهه عن الأوجه الضعيفة، وحمله على الوجه الأقوى والأفصح من وجوه الإعراب، والزيادة خلاف للأصل، فلا يُحمَل عليها لغير الضرورة.

في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[٢].

قال الأخفش: (أنْ) ها هنا زائدة، كما زيدت بعد (فلما) و(لما) و(لو)، فهي تُزَاد في هذا المعنى كثيرًا، ومعناه: ما لنا لا نقاتل، فأعمل (أنْ) وهي زائدة، كما قال: ما أتاني من أحد، فأعمل (مِنْ) وهي زائدة[٣].

ونقل السمين الحلبي هذا القول وضعفه، قال: «وهذا المذهب ضعيفٌ؛ لأن الأصل عدم الزيادة، فلا يصار إليها دون ضرورة»[٤].

٣ . الأصل عدم التقديم والتأخير، فلا يحمل عليه لغير ضرورة:

التقديم والتأخير هو نقل اللفظ عن رتبته في نظام الجملة العربية، فرتبة الفاعل قبل المفعول، والمبتدأ قبل الخبر، فإذا جاء الكلام على عكس ذلك، قيل: إن فيه تقديمًا وتأخيرًا.

وقال الزركشي: «هو أحد أساليب البلاغة، فإنهم أتوا به دلالةً على تمكُّنهم في الفصاحة، ومَلَكتهم في الكلام وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن

(١) «الدر المصون» (٥٠٤/٣).
(٢) [البقرة: ٢٦٤].
(٣) «معاني القرآن»، للأخفش (١٨٠/١).
(٤) «الدر المصون» (٥١٨/٢).

موقع، وأعذب مذاق»[١].

وقد ورد التقديم والتأخير مقيسًا واجبًا في باب المبتدأ والخبر، وأوجبوا تقديم المفعول به إذا كان ضميرًا لو تأخر عن عامله، وجب اتصاله؛ نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[٢]، فهذا لو أُخِّر لكان (نعبدك)[٣].

وحديثنا في هذه القاعدة عن الحمل على التقديم والتأخير في إعراب القرآن بغير سبب موجب، أو مع وجود أوجه أخرى يمكن فيها عدم اللجوء للتقديم والتأخير، وهو ما عبَّر عنه صاحب «إعراب القرآن»، المنسوب للزجاج بقوله: «ولا يصار إلى التقديم والتأخير إلا بدليل قاطع يمنع من الحمل على الظاهر»[٤].

وقد اعتمد السمين الحلبي هذه القاعدة التوجيهية، ومن ذلك:

في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾[٥].

جوَّز المعربون في إعراب: ﴿فَطَلٌّ﴾ ثلاثة أوجه:

الأول: مبتدأ، والتقدير: فطل يصيبها، وهو رأي المبرد[٦] وابن عطية[٧] والسمين[٨].

الثاني: خبر مبتدأ مضمر، والتقدير: فالذي يصيبها طل، قاله

(١) «البرهان» (٢٣٣/٣).
(٢) [الفاتحة: ٤].
(٣) «الدر المصون» (٥٩/١).
(٤) «إعراب القرآن»، المنسوب للزجاج (٦٩٤/٢).
(٥) [البقرة: ٢٦٥].
(٦) ينظر: «المحرر الوجيز» (٢٤٠/٢).
(٧) المصدر السابق.
(٨) «الدر المصون» (٥٩٤/٢).

العكبري[١] وجوَّزه السمين[٢].

الثالث: فاعل بفعلٍ مضمر، والتقدير: فيصيبها طل، جوزه العكبري[٣]، والسمين[٤].

وذهب بعض العلماء إلى تخريج الآية على التقديم والتأخير على تقدير: أصابها وابل، فإن لم يصبها وابل فطل، فآتت أكلها ضعفين[٥].

قال السمين: «وهذا لا حاجة إليه؛ لاستقامة المعنى بدونه، والأصل عدم التقديم والتأخير حتى يخصه بعضهم بالضرورة»[٦].

وفي قوله: ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ﴾[٧]، قال السمين: ﴿مَتَىٰ﴾ منصوب على الظرفية، فموضعه رفع، خبرًا مقدمًا و﴿نَصۡرُ﴾ مبتدأ مؤخر... والظاهر أن جملة ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ﴾ من قول المؤمنين، وجملة ﴿أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ ٢١٤﴾ من قول الرسول، فنسب القول إلى الجميع إجمالًا، ودلالة الحال مبنية للتفصيل المذكور، وهذا أولى من قول مَنْ زعم أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، والتقدير: حتى يقول الذين آمنوا ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ﴾، فيقول الرسول ﴿أَلَآ إِنَّ﴾ فقدم (الرسول) لمكانته، وقدم (المؤمنون) لتقدمهم في الزمان.

قال ابن عطية: «هذا تحكم، وحمل للكلام على غير وجهه»[٨] «وهو

---

(١) «التبيان» (٢١٧/١).
(٢) «الدر المصون» (٥٩٤/٢).
(٣) «التبيان» (٢١٧/١).
(٤) «الدر المصون» (٥٩٤/٢).
(٥) المصدر السابق.
(٦) المصدر السابق.
(٧) [البقرة: ٢١٤].
(٨) ينظر: «المحرر الوجيز» (٢٨٨/١).

«وهو كما قال»[١].

٤- الأصل بقاء الشيء على موضوعه:

توجيه الكلام بحسب ما استقر عليه من قواعد ثابتة من أعظم الغايات التي يسعى لها العرب، ومراعاة الإبقاء على هذا المطلب من أهمِّ المقاصد، والخروج عن هذه الغاية بغير دليل يعدُّ تحكمًا.

يقول السمين: «وإذا أمكن بقاء الشيء على موضوعه فهو أولى»[٢]. أولى»[٢].

ومن اعتداد السمين بهذه القاعدة التوجيهية ما يلي:

في قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ﴾[٣]، قال السمين: قوله: ﴿بِٱلْجَنۢبِ﴾ يجوز في الباء وجهان؛ أحدهما: أن تكون بمعنى (في). والثاني: أن تكون على بابها، وهو الأَوْلَى[٤].

فالملاحظ هنا أن السمين أبقى معنى الباء على الأصل الثابت لها، وهو الإلصاق؛ لعدم وجود سبب يُخْرجها عن هذا الأصل.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْتَرُونَ﴾[٥]، يقول السمين: «(ما) موصولة اسمية، أو نكرة موصوفة، والعائد على كلا هذين القولين محذوف، أي: «وما يفترونه»، أو مصدرية، وعلى كل قول فمحلها نصب، وفيه وجهان:

أحدهما: أنها نسق على المفعول في (فذرهم)، أي: اتركهم، واترك افتراءهم.

---

(١) الدر المصون (٣/٣٨٣).
(٢) «الدر المصون» (٦/١٩٣).
(٣) [النساء: ٣٦].
(٤) «الدر المصون» (٣/٦٧٦).
(٥) [الأنعام: ١١٢].

والثاني: أنها مفعول معه، وهو مرجوح؛ لأنه متى أمكن العطف من غير ضعف في التركيب أو في المعنى، كان أولى من المفعول معه»[١]، رجح السمين هنا كون الواو عاطفةً؛ لأنه إذا دار الأمر بين كون الواو عاطفة أو للمعية، فالأصل كونها عاطفة ما لم تتحقق شروط المعية.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ﴾[٢].

قال السمين: «قوله: ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾، فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون متعلقًا بمحذوف على أنه حال من (الكتاب) أيضًا عند مَنْ يجوز تعدد الحال، وهو الصحيح.

والثاني: أن يتعلق بنفس الكتاب؛ لما فيه من معنى الفعل؛ إذ المراد به المكتوب.

والثالث: أن يتعلق بـ (أنزل)، وهذا أولى؛ لأن جعله حالًا لا يستقيم إلا أن يكون حالًا مؤكدة؛ إذ كُتُب الله تعالى لا تكونوا ملتبسةً بالحق، والأصل فيها أن تكون منتقلةً، ولا ضرورة بنا إلى الخروج عن الأصل، ولأن الكتاب جارٍ مجرى الجوامد»[٣].

والملاحظ هنا أن السمين استحضر أصل الحال، وهو أنها منتقلة، وبالتالي ضعف كون الحال هنا مؤكدة.

(١) «الدر المصون» (١١٧/٥).

(٢) [البقرة: ٢١٣].

(٣) «الدر المصون» (٣٧٥/٢).

المبحث الثالث: لا تبنى القواعد على القليل والنادر

يُحمَل القرآن على الكثير لا القليل، والكثير هو الأصل، وهو الفصيح.

قال النحاس: «إنما يُحمَل كتاب الله على الكثير والفصيح»(١).

وقال أبو حيان: «لا نُحمِّل كتاب الله ما أثبته بعض النحويين في قليل»(٢)، وإن كان القرآن لا يحمل على القليل، فمن الأَوْلَى ألا يُحمَل على النادر، فالندور «لا يُقاس عليه، ولا يحمل كتاب الله عليه مع ترجيح حمله على التركيب الصحيح الفصيح»(٣).

وقال أبو حيان: «لا ينبغي أن يُحمَل القرآن عليه، لا سيما إذا كان للكلام محمل صحيح فصيح، فحمله على النادر تعسُّفٌ لا يجوز»(٤).

ومن أمثلة اعتماد السمين الحلبي هذه القاعدة في قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾(٥) في قراءة من قرأ (مَلْك) بسكون اللام، ذكر السمين إعرابين لـ (مَلْك)؛ إما نعتًا أو بدلًا، وضعَّف كونها بدلًا بهذه القاعدة التوجيهية.

قال السمين: «وهو ضعيف؛ لأن البدل بالمشتقات نادر»(٦)، ونجده قد اعتمد القاعدة نفسها في تضعيف من أعرب (رسول الله) بدلًا في قوله

(١) «إعراب القرآن»، للنحاس (٢٦٣/٣).
(٢) «البحر المحيط» (٨٩/١).
(٣) «البحر المحيط» (٤٣٠/٤).
(٤) «البحر المحيط» (٦٠٤/٣).
(٥) [الفاتحة: ٣].
(٦) «الدر المصون» (٥١/١).

تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾[١]؛ حيث ذكر في إعرابها ثلاثة أوجه، كونها نعتًا أو عطف بيان أو بدلًا. قال السمين: «إلا أن البدل بالمشتقات قليل»[٢].

وفي قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا﴾[٣]، قال السمين: «و﴿جَسَدًا﴾، فيه ثلاثة أوجه؛ أحدها: أنه نعت. الثاني: أنه عطف بيان. الثالث: أنه بدل، قاله الزمخشري(٤)، وهو أحسن؛ لأن الجسد ليس مشتقًّا، فلا يُنعت به إلا بتأويل، وعطف البيان في النكرات قليل»[٥]. فالسمين هنا رجح رأيًا، وضعَّف رأيين بناءً على قاعدة توجيهية، فلم يُجز النعت؛ لأن الأصل فيه أن يكون في المشتقات، أو يحتاج إلى تأويل، ولم يجز عطف البيان؛ لأن الحمل عليه سيكون حملًا على استعمال قليل.

(١) [النساء: ١٥٧].
(٢) «الدر المصون» (٤/١٤٥).
(٣) [الأعراف: ١٤٨].
(٤) «الكشاف» (٢/١٦٠).
(٥) «الدر المصون» (٥/٤٦٠).

المبحث الرابع : لا يُحمَل القرآن على الشاذ والضعيف، ولا إلى ما يضطر إليه الشاعر.

يجب أن يُحمَل كتاب الله – جلَّ وعلا– على الوجه الأقوى، ويجب أن ينزَّه عن الأوجه الشاذة والضعيفة، وما كان فيها حملًا على الضرورة.

و(الشاذ): هو الذي لا تبنى عليه القاعدة، ولا يُتَّخذ أصلًا يقاس عليه.

قال النحاس: «لا ينبغي أن يُحمَل كتاب الله عز وجل على الشذوذ»[(١)].

وقال أبو حيان: «لم يكن القرآن ليأتي على الشاذ في القياس والاستعمال، ويعدل عن الصحيح الفصيح»[(٢)].

وقال السمين الحلبي: «القياس على الشاذ في غير القرآن ممتنعٌ، فكيف به»[(٣)].

والمقصود بالوجه الضعيف ما عبَّر عنه الزمخشري بقوله: «لا يجوز أن تُحمَل القراءة المستفيضة على وجه ضعيف ليس بحدِّ الكلام، ولا وجهه»[(٤)].

وقال السيوطي: «يجب على مَنْ يعرب القرآن مراعاة أمورٍ... منها: أن يتجنب الأمور البعيدة، والأوجه الضعيفة، واللغات الشاذة، ويُخرِّج على القريب والقوي والفصيح، فإن لم يظهر فيه إلا الوجه البعيد، فله عذرٌ، وإن ذكر الجميع لقصد الإغراب والتكثير فصعب شديد ولبيان المحتمل، وتدريب الطالب فحسنٌ في غير ألفاظ القرآن، أما التنزيل فلا يجوز أن يخرج

(١) «إعراب القرآن»، للنحاس (٣٩٨/٢).
(٢) «البحر المحيط» (١٥٨/٢).
(٣) «الدر المصون» (٤٣٨/٤).
(٤) «الكشاف» (٤١٤/٥).

إلا على ما يغلب على الظن إرادته»[١].

و(الضرورة) هي: الخروج عن القاعدة لأجل إقامة الوزن والقافية [٢]، وقد اتفق العلماء على أن الضرورة الشعرية مستوى من التعبير أدنى من مستوى الفصاحة.

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس: «كل ضرورة ارتكبها شاعر، فقد أخرجت الكلمة عن الفصاحة»[٣]. والضرورة وإن قبلت في الشعر إلا أنها لا ترقى لمرتبة المقول في الكلام، ولهذا نص المعربون على عدم جواز حمل القرآن عليها.

قال الفراء: «الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر»[٤]، يقصد كونه أقوى السماعات.

ومن نماذج اعتماد السمين هذه القاعدة:

أ- استبعاده الأوجه الضعيفة، ومن ذلك: «النصب على إسقاط حرف الجر»، فالقاعدة النحوية تقول: النصب على حذف حرف الجر في غير (أنْ وأنَّ) شاذ غير مقيس[٥]، وقد ورد سماعًا في أفعال محددة، وهي: (اختار، واستغفر، وأمر، وسمَّى، وكنَّى، ودعا، وزوَّج، وصدَّق، وغيَّر، وهدى، وفَرَق، وفَزَع، وجاء، واشتاق، وراح، وتعرض، ونأى، وحلَّ

(١) «الإتقان» (٣١٢/٢)، (النوع الحادي والأربعون)، وينظر: «مغني اللبيب» (٧١٠/١)، الباب الخامس – الجهة الرابعة.

(٢) ينظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي ١٣

(٣) قوله في «المزهر» (١٥٠/١).

(٤) «معاني القرآن»، للفراء (١٣/١).

(٥) ينظر: «شرح المفصل»، لابن يعيش (٤٥٥/٤)، و«المغرب» (١١٥/١)، و«شرح ابن عقيل» (١٥١/٢).

وخشَّن)[1] **وأضاف السمين الحلبي:**[2] أفعالًا أخرى، وهي: (حدَّث، وأنبأ، ونبَّأ، وأخبر، وخبَّر)، إذا لم تتضمن معنى (أعلم) نحو قوله تعالى: ﴿مَنۡ أَنۢبَأَكَ هَٰذَاۖ﴾[3]، وما عدا هذه الأفعال المسموعة عدَّه السمين شاذًّا أو ضرورةً.

في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾[4] نقل السمين إعراب الزجاج[5]: ﴿صِرَٰطَكَ﴾ منصوبًا على حذف الجر المقدر (على)، أي: على صراطك.. ولم يرتضِ السمين هذا الرأي فضعفه، قال: وهذا ضعيف من حيث إن حذف حرف الجر لا يطرد حذفه، بل هو مخصوص بالضرورة أو بشذوذ؛ كقوله[6]:

تَمُرُّونَ الدِّيارَ ولَمْ تَعُوجُوا كلامُكُم عليَّ إذنْ حَرامُ

وقوله[7]:

فَبِتُّ كأنَّ العَائِدَاتِ فَرشْنَني هَراسًا بِهِ يُعْلَى فَرَاشِي ويقْشَبُ

(١) «ارتشاف الغرب» (٤/٢٠٩٠).
(٢) «الدر المصون» (٥/٤٧٤).
(٣) [التحريم: ٣].
(٤) [الأعراف: ١٦].
(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٢/٣٢٤).
(٦) البيت لجرير، وهو من الوافر، ديوان جرير (٣٨٦).
(٧) البيت للنابغة، وهو من الطويل، ديوان النابغة الذبياني (٢٧) ، و«الارتشاف» (٣/٣٠٦).

وقوله[١]:

تحِنُّ فتُبْدي ما بها منْ صَبَابَةٍ وأُخْفِي الذي لولا الأسى لقضاني»[٢]

ومن ذلك إعراب (ماذا) في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ﴾[٣]، نقل السمين إعراب أبي البقاء (ماذا) منصوبًا على على حذف حرف الجر، ولم يرتضِ السمين هذا الإعراب وضعفه بقوله: «وأمَّا حذف حرف الجر وانتصاب مجروره، فهو ضعيف... لا يجوز إلا في ضرورة»[٤]، ثم أعاد ذكر الشواهد الثلاثة التي ذكرها في المثال السابق، ومن ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[٥]، ذكر السمين إعراب بعض البصريين[٦] (مَنْ) فاعل بالمصدر (حج) والمصدر مضاف لمفعوله، والتقدير: ولله على الناس أن يحج من استطاع منهم سبيلًا البيت. ولم يرتضِ السمين هذا الإعراب وقال: «لأنه إذا اجتمع فاعل ومفعول مع المصدر العامل فيهما، فإنما يضاف المصدر لمرفوعه دون منصوبه، فيقال: أعجبني ضرب زيد عمرًا، ولو قلت: ضرب عمر زيدٌ لم يجز إلا في ضرورة؛ كقول الشاعر[٧]:

أفنى تِلادي وما جمَّعت من نشب قرع القواقيز أفواه الأباريق

---

(١) البيت لعروة بن حزام، وهو من الطويل، «الارتشاف» (٤٤٥/٢)، و«المساعد» (٤٢٨/١).

(٢) «الدر المصون» (٢٦٧/٥).

(٣) [المائدة: ١٠٩].

(٤) «الدر المصون» (٤٨٧/٤، ٤٨٨).

(٥) [آل عمران: ٩٧].

(٦) «البحر المحيط» (٢٧٦/٣)، «الدر المصون» (٣٢٢/٢).

(٧) البيت للأقيشر الأسدي، وهو من البسيط، «الإنصاف» (٢٣٣/١).

يروى بنصب (أفواه) على إضافة المصدر وهو (قرْع) إلى فاعله، وبالرفع على إضافته إلى مفعوله، وقد جوَّزه بعضهم في الكلام على ضعفٍ، والقرآن لا يُحمل على ما في الضرورة، ولا على ما فيه ضعف»[1]، وقد يعود الضعف إلى اختلال شرط من شروط القاعدة النحوية في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا﴾[2].

ذكر السمين في إعراب ﴿أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا﴾، ثلاثة أوجه، قال في (أمنة):

الأول: أنها مفعول (أنزل).

الثاني: أنها حالٌ من (نعاسًا)، أو من المخاطبين في (عليكم).

الثالث: أنها مفعول من أجله، وضعف السمين الوجه الثالث كونها مفعولًا لأجله قال: «وهو فاسد لاختلال شرط وهو اتحاد الفاعل، فإن فاعل (أنزل) غير فاعل (الأمنة)، وكذلك ضعف إعراب (نعاسًا) مفعولًا من أجله بسبب اختلال شرط اتحاد الفاعل»[3].

(١) ينظر: «الدر المصون» (٣/٣٢٢).

(٢) [آل عمران: ١٥٥].

(٣) ينظر: «الدر المصون» (٣/٤٤٤) بتصرف.

المبحث الخامس : موافقة الإجماع أولى من مخالفته

الإجماع لغة: الاتفاق[١].

ويقصد بالإجماع في اصطلاح النحويين: «إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة»[٢].

والإجماع أصلٌ من الأصول التي بني عليها النحو العربي، ولا يجوز مخالفته ما لم يخالف نصًّا صريحًا، أو قياسًا صحيحًا[٣].

وقد حرص مُعْربو القرآن الكريم على أن يحمل القرآن على الوجه المجمع عليه بين النحاة، ورد الأوجه التي تخالفه.

قال ابن الأنباري: «الإجماع حجة قاطعة»[٤]. **ورد ابن مالك قولًا خالف الإجماع، وقال:** «وقوله هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين، فلا يلتفت إليه»[٥].

ومن نماذج اعتماد السمين على هذه القاعدة: أن الواو العاطفة لا تقتضي الترتيب، وإنما مطلق الجمع، قال السمين: «﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[٦] الواو عاطفة، وهي المُشرِّكة في الإعراب والمعنى، ولا تقتضي ترتيبًا على قول الجمهور، خلافًا لطائفة من الكوفيين»[٧] فالملاحظ أن السمين رجح القول الذي عليه الإجماع ولم يلتفت للقول الذي

(١) «تاج العروس» مادة (جمع) (٢٠/٤٦٣).
(٢) «الاقتراح» (١/٧٣).
(٣) «الإنصاف في مسائل الخلاف» (٢/٥٥٣)، مسألة (٧٤).
(٤) «لمع الأدلة» (٩٨).
(٥) «شرح التسهيل» (٣/٣٢٦).
(٦) [الفاتحة: ٥].
(٧) «الدر المصون» (١/٥٩).

يخالفه .

ومن ذلك حديث السمين عن زيادة (كاد) في قوله تعالى: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[1].

قرأ حمزة وحفص عن عاصم بتذكير (يزيغ)[2]، وقرأ الجمهور (تزيغ) بتأنيثه، وذكر المعربون في رفع (قلوب) على القراءتين وجهين؛ أحدهما: أن تكون فاعلًا للفعل (تزيغ)، وفي (كاد)، وما يرتفع به على هذا القول أقوال؛ منها: أنها زائدة، وهو قول أبي حيان، وأيَّده بقراءة ابن مسعود: (من بعد ما زاغت)[3] وبأنَّ الكوفيين قد ذهبوا إلى زيادتها في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[4]، وضعف السمين قول أبي حيان بقوله: «قلت: زيادتها أباه الجمهور»[5].

(١) [التوبة: ١١٧].
(٢) «السبعة» (٣١٩)، «الحجة» (٢٣٤).
(٣) «البحر المحيط» (٥/٥١٩)، و«الدر المصون» (٦/١٣٥).
(٤) [النور: ٤٠].
(٥) «الدر المصون» (٦/١٣٥).

المبحث السادس : الحمل على ما اتفق عليه أولى مما اختلف فيه .

يُحمَل القرآن على المتفق عليه، لا المختلف فيه، فإذا كان في المسألة وجهان أحدهما متفق عليه، والثاني مختلف فيه، فالأَوْلَى حمله على ما اتفق عليه.

قال ابن الناظم: «الحمل على المتفق عليه أَوْلَى من الحمل على المختلف فيه»[١].

وقال أبو حيان: «الأَوْلَى حَمْل القرآن على الأفصح المتفق عليه»[٢]، وقال: «لا حجة في المختلف فيه»[٣].

ومن نماذج اعتماد السمين هذه القاعدة:

منعه الفصل بالظرف بين حرف العطف – إذا كان على حرف واحد – وبين المعطوف في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةٗ مُّسۡلِمَةٗ﴾[٤] ذكر السمين في إعراب: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةٗ﴾ وجهين:

الأول: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ﴾ صفة لموصوف محذوف هو مفعول أول، و(أمة) مفعول ثان تقديره: واجعل فريقًا من ذريتنا أمة مسلمة.

والثاني: ﴿أُمَّةٗ﴾ مفعول أول، و﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ﴾ حال منها؛ لأنه في الأصل صفة نكرة، فلما قُدِّم عليها انتصب حالًا، وعلى هذا يكون (مسلمة) مفعولًا ثانيًا على تقدير: واجعل أمة من ذريتنا مسلمة، وقد جوَّزه العكبري[٥]،

(١) «شرح ابن الناظم على الألفية» (٢٧٤).
(٢) «البحر المحيط» (٨٨/٤).
(٣) ينظر: «البحر المحيط» (٤٨٧/١) بتصرف يسير.
(٤) [البقرة: ١٢٨].

العكبري[١]، وعليه تكون الواو في الأصل داخلة على ﴿أُمَّةَ﴾، وإنما فصل بينهما بقوله: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ﴾، وهو جائز؛ لأنه من جملة المعطوف[٢].

وضعف السمين الوجه الثاني بأن النحويين كأبي عليٍّ وغيره منعوا الفصل بالظرف بين حرف العطف إذا كان على حرف واحد، وبين المعطوف، وجعلوا قول الشاعر[٣]:

يوم تراها كشبه أردية العَصْبِ، ويوم أديمها نَغِلا

ضرورة الفصل بالحال أبعد[٤]، فالسمين هنا لم يرتض حمل القرآن على وجه مختلف في جوازه، فالوجه المتفق عليه هو الأَوْلَى.

ومن ذلك مسألة عمل (كان) في الظروف والأحوال في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِئِينَ﴾[٥]، نقل السمين في قوله: ﴿قِرَدَةً خَٰسِئِينَ﴾ أربعة أوجه؛ أحدها: أن يكون حالًا من اسم (كونوا)، والعامل فيه (كونوا)، وهذا عند من يجيز لـ (كان) أن تعمل في الظروف والأحوال، وفيه خلاف، ورجح السمين أن يكون حالًا من الضمير المستكن في (قردة)؛ لأنه في معنى المشتق، أي: كونوا ممسوخين في هذه الحال، ووصفه بالوجه الأجود[٦].

فالملاحظ أن السمين لم يرتض حمل الآية على الوجه الذي فيه خلاف بين النحاة.

(١) «التبيان» (١/١١٦).
(٢) «الدر المصون» (٢/١١٦).
(٣) البيت من المنسرح، وهو للأعشى، «الخصائص» (٢/٣٩٥).
(٤) «الدر المصون» (٢/١١٦).
(٥) [البقرة: ٦٥].
(٦) ينظر: «الدر المصون» (١/٤١٤).

المبحث السابع : يراعى في كل تركيب ما يُشَاكله

(المشاكلة) لغةً: الموافقة[١].

ويمكن تحرير مصطلح (المشاكلة) بقولنا: العملية التي يقوم بها المعرب من الموافقة بين التراكيب المتشابهة داخل النص، والتي يسمح القياس والمعنى بها إما لخدمة لفظٍ، أو معنًى، أو موافقة إعراب لإعراب في جملة مشابهة.

والمشاكلة من الأمور التي اعتمد عليها معربو القرآن الكريم لتسويغ صحة وجه، وقبوله، أو ترجيحه، أو ردِّه، فقد تُرجح أوجهًا لتعينها في آيات أخرى مشاكلة لها.

يقول أبو البقاء: «وأقوم طريق يسلك في الوقوف على معناه، ويتوصل به إلى تبيين أغراضه ومغزاه: معرفة إعرابه، واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه، والنظر في وجوه القراءات المنقولة عن الأئمة الأثبات»[٢].

وقال السمين الحلبي: «والدليل على اختيار الوجه أن يتعيَّن ذلك في بعض الصور، فلا أدل من ترجيحه في غيرها»[٣]، ويطلق على هذه العملية: (تفسير القرآن بالقرآن).

ومن نماذج اعتماد السمين هذه القاعدة: اختيار الوجه المتعين في آية أخرى عند إعراب (فجاجًا) في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا﴾[٤]. قال: فيه وجهان؛ أحدهما: أنه منصوب على الحال من (سبلًا)؛ لأنه في الأصل صفة له، فلما قدم، انتصب حالًا، ويدل على ذلك

(١) لسان العرب (٥٦١/١) (شكل).
(٢) «التبيان» (١/١).
(٣) «الدر المصون» (٣٨/١).
(٤) [الأنبياء: ٣١].

مجيئه صفةً في الآية الأخرى، وهي قوله تعالى: ﴿لِّتَسۡلُكُواْ مِنۡهَا سُبُلٗا فِجَاجٗا ٢٠﴾[1][2].

ومن ذلك إعرابه ﴿أُخۡرَىٰ﴾، في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخۡرَىٰ﴾[3]، قال: «يجوز أن تكون ﴿أُخۡرَىٰ﴾ هي القائمة مقام الفاعل، وهي في الأصل صفة لمصدر محذوف، أي: نفخ فيه نفخة أخرى، ويؤيده التصريح بذلك في قوله: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾[4] «فصرح بإقامة المصدر»[5].

وقد يختار السمين وجهًا لأنه متعين في قراءة قرآنية أخرى، ومن ذلك إعرابه (فظلت) من قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةٗ فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ ٤﴾[6].

قال السمين: «قوله: (فظلَّت) عُطف على (نُنَزِّل)، فهو في محل جزم، ويجوز أن يكون مستأنفًا غير معطوف على الجزاء، ويؤيد الأول قراءة طلحة (فَتَظْلِل) بالمضارع مفكوكًا»[7].

(١) [نوح: ٢٠].
(٢) «الدر المصون» (١٥٠/٨).
(٣) [الزمر: ٦٨].
(٤) [الحاقة: ١٣].
(٥) «الدر المصون» (٤٤٥/٩).
(٦) [الشعراء: ٤].
(٧) «الدر المصون» (٥١١/٨).

المبحث الثامن : يحمل كتاب الله على
الوجه السهل الواضح، ولا يحمل على الأوجه المتكلفة.

وهذا الوجه يرتبط به جزء كبير مما سبق، وقد اعتمد السمين هذه القاعدة، ومن ذلك:

في قوله تعالى: ﴿فَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ﴾[١] ذهب السمين إلى أن ﴿فَلَوۡلَا﴾ حرف بسيط، ونقل قولًا لأبي البقاء، ووصفه بأنه تكلُّفٌ. قال السمين: (لولا) هذه حرف امتناع لوجود، والظاهر أنها بسيطة. وقال أبو البقاء: هي مركبة من (لو) و(لا)، و(لو) قبل التركيب يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، و(لا) للنفي، والامتناع نفي في المعنى، وقد دخل النفي بـ (لا) على أحد امتناعي (لو)، والامتناع نفي في المعنى، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجابًا، فمن ثَمَّ صار معنى (لولا) هذه يمتنع بها الشيء لوجود غيره[٢]، وهذا تكلف ما لا فائدة فيه»[٣].

ومما يدل على اعتماد السمين للأوجه السهلة الواضحة إعراب: (إذ) من قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗ﴾[٤] حيث ذكر فيها تسعة أوجه، قال: «أحسنها منصوب بـ ﴿قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا﴾، أي: قالوا ذلك القول وقت قول الله تعالى لهم: ﴿إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ﴾، وهذا أسهل الأوجه[٥].

(١) [البقرة: ٦٤].
(٢) «التبيان» (٧٢/١).
(٣) «الدر المصون» (٤٠٩/١).
(٤) [البقرة: ٣٠].
(٥) «الدر المصون» (٢٤٨/١).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

يمكن أن أُجمل أهم النتائج ، وهي :

- القواعد النحوية مقياس للصواب والخطأ، أما القواعد التوجيهية فهي مقياس لفكر النحاة وطريقتهم في التوجيه قبولًا أو رفضًا .
- من القواعد التوجيهية الضابطة للقاعدة النحوية التي اعتمدها السمين أن القواعد لا تبنى بوجود الاحتمال .
- اعتمد السمين قاعدة الاعتداد بالأصل وهي قاعدة استند إليها المعربون كثيرًا في ترجيح رأيٍ على آخر، أو في قبول رأيٍ ورد آخر، ومن مظاهر ذلك عند السمين : منع القول بالإضمار أو الزيادة أو التقديم والتأخير مالم يقم دليل يؤيدها ، والأصل بقاء الشيء على موضوعه.
- يعتمد السمين الحمل على الإعراب المشهور في توجيهاته الإعرابية ، ويرى أن الشاذ لا يعتد به في غير القرآن فكيف به.
- من القواعد التوجيهية الضابطة للقاعدة النحوية عند السمين الإعراب على الوجه المجمع عليه والمتفق عليه لا الوجه المختلف فيه .
- من القواعد التوجيهية الضابطة للقاعدة النحوية عند السمين قاعدة المشاكلة وقد طبقها السمين في كثير من المواضع ؛ لتسويغ صحة وجه وقبوله، أو ترجيحه، أو ردِّه.

(بحوث)

- الحمل على المعنى عند النحاة العرب – بحث للدكتور: محمد يوسف حبلص – حوليات كلية دار العلوم، العدد (١٥).
- رأي في أصول النحو وتأثره بأصول الفقه، د مصطفى جمال الدين، جامعة الكوفة، مجلة كلية الفقه، العدد: الأول / ١٩٧٩ م

(رسائل جامعية)

- قواعد التوجيه في النحو العربي، عبد الله الخولي، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٧ م

(المصادر المطبوعة)

القرآن الكريم

- أبو البركات بن الأنباري، ودراساته النحوية، د فاضل السامرائي. دار ابن كثير، ٢٠١٥.
- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لابن حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: الأولى، ١٤١٨
- الأشباه والنظائر، للسيوطي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣، بيروت.
- الأصول، دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، (النحو، فقه اللغة، البلاغة) د تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢ م
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ

- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين الأنباري، قدم لهما وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط٢، بيروت.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات، كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية، ط ١ ١٤٢٤هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٢٥
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط: الأولى، ١٣٧٦ هـ
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، ت: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ت: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، ط: الأولى.

- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسيّ، ت: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت ط ٢، ١٤١٣ هـ
- الخصائص، لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، ت: د أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، ت: محمد سيد جاد الحق، دار الكتاب الحديث
- ديوان جرير، ت: نعمان محمد امين طه، دار المعارف بمصر، ١٩٧١
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد البغدادي، ت: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط ٢، ١٤٠٠هـ.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لأبي عبدالله بدر الدين بن مالك، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠ هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط: العشرون ١٤٠٠هـ
- شرح الكافية، لرضي الدين الاستراباذي، قدم له ووضع حواشيه: د إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨.
- شرح المفصل، لابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك، ت: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١ (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)

- ضوابط الفكر النحوي، د محمد عبد الفتاح الخطيب، تقديم د عبده الراجحي، دار البصائر، القاهرة ط ١، ١٤١٨هـ
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح تحقيق ودراسة، تصنيف: ابن أبي الربيع السبتي ت د. فيصل عبد السلام الحفيان، مكتبة الرشد الرياض، ١٤٢١هـ
- الكتاب / لسيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ
- لسان العرب، لابن منظور دار صادر – بيروت، ط: الثالثة – ١٤١٤ هـ
- لغة الشعر، دراسة فى الضرورة الشعرية، د محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق ط ١ – ١٩٩٦م
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز المؤلف، لابن عطية الأندلسي، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط ١، لبنان، ١٤١٣هـ
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، ت: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، ت: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة) ط: ١ (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ)
- معانى القرآن للأخفش، ت: د هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١١ هـ

- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط: الأولى ١٤٠٨ هـ
- معاني القرآن، للفراء، ت: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط ١
- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي، ت: د إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي
- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، ت د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، ت د. محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط: الأولى .
- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي»، د حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، ط ١

References :

(bhuthu)

- alhaml ealaa almaenaa eind alnuhaat alearab - bahath lildukturu: muhamad yusif hablas - hawliaat kuliyat dar aleulumi, aleadad (15).
- ray fi 'usul alnahw wata'athurih bi'usul alfiqh, d mustafaa jamal aldiyn, jamieat alkufat, majalat kuliyat alfiqah, aleadad: al'awal / 1979 m

(rasayil jamieiatun)

- qawaeid altawjih fi alnahw alearabii, eabd allah alkhuli, risalat majistir, kuliyat dar aleulumi, jamieat alqahirati, 1997 m

(almasadir almatbueati)

alquran alkarim

- 'abu albarakat bin al'anbari, wadirasatuh alnahwiatu, d fadil alsaamaraayiy. dar abn kathir, 2015.
- al'iitqan fi eulum alqurani, lilsuyuti, ti: muhamad 'abu alfadl 'iibrahim, alhayyat almisriat aleamat lilkitabi, ta: 1394hi/ 1974 m
- artishaf aldarb min lisan alearabi, liabn hayaan al'andilsi, murajaeata: ramadan eabd altawabi, maktabat alkhaniji bialqahirati, ta: al'uwlaa, 1418
- al'ashbah walnazayira, lilsuyuti, dar alkutub aleilmiati, 1403, bayrut.
- al'usula, dirasat abistimulujiat lilfikr allughawii eind alearabi, alhayyat almisriat aleamat lilkitabi, 1982 m
- 'iierab alqurani, li'abi jaefar alnnhhas, wade hawashih waealaq ealayhi: eabd almuneim khalil 'iibrahim, alnaashir: manshurat muhamad eali bydun, dar alkutub aleilmiati, bayrut, t 1, 1421 hu
- al'iighrab fi jadal al'iierab walamae al'adilat fi 'usul alnahu, li'abi albarakat eabd alrahman kamal aldiyn al'anbari, qadim lahuma waeuni bitahqiqihima saeid al'afghani, dar alfikri, ta2, bayrut.

- aliaqtirah fi 'usul alnahw wajadalihi, lilsuyutii (almutawafaa: 911hi), haqaqah washarhahu: du. mahmud fajal, dar alqalami, dimashqa, ta: al'uwlaa, 1409 - 1989 m
- al'iinsaf fi masayil alkhilaf bayn alnahwiiyna: albasariiyn walkufiiyn, li'abi albarkati, kamal aldiyn al'anbari, almaktabat aleasriati, t 1 1424h.
- al'iidah fi sharh almufasali, liabn alhajibi, dar saed aldiyn liltibaeat walnashri, t 1, 1425
- albahr almuhit fi altafsiri, li'abi hayaan al'andalsi, ta: sidqi muhamad jamil, dar alfikr - bayrut
- alburhan fi eulum alqurani, alzarkashi, ti: muhamad 'abu alfadl 'iibrahim, dar 'iihya' alkutub alearabiat eisaa albabaa alhalabi washurakayihi, ta: al'uwlaa, 1376 hu
- baghyat alwueat fi tabaqat allughawiiyn walnahati, lilsuyuti, ti: muhamad 'abu alfadl 'iibrahim, almaktabat aleasriati, sayda.
- taj alearus min jawahir alqamusa, llzzabydy, ta: majmueat min almuhaqiqina, dar alhidayati.
- altibyan fi 'iierab alqurani, li'abi albaqa' aleakbiri, t: eali muhamad albijawi, alnaashir: eisaa albabi alhalabi washarikah.
- altadhyil waltakmil fi sharh kitab altashili, 'abu hayaan al'andalsi, t: du. hasan hindawi, dar kunuz 'iishbilya, ta: al'uwlaa.
- alhujat lilquraa' alsabeati, li'abi eali alfarsy, ta: badr aldiyn qahwaji - bashir juyjabi, rajaeh wadaqaqahu: eabd aleaziz rabaah - 'ahmad yusif aldaqaaqi, dar almamun lilturath - dimashq / bayrut t 2, 1413 hu
- alkhasayisu, liaibn jini, alhayyat almisriat aleamat lilkitabi, ta: alraabiea
- aldr almasuwn fi eulum alkitaab almaknuni, alsamin alhalabii (almutawafaa: 756hi), ti: d 'ahmad muhamad alkharati, dar alqalami, dimashqu.
- aldirar alkaminat fi 'aeyan almiayat althaaminati, liabn hajar, ti: muhamad sayid jad alhaqa, dar alkitaab alhadith

- diwan jirir, ti: nueman muhamad amin tah, dar almaearif bimasr, 1971
- alsabeat fi alqira'ati, liabn mujahid albaghdadii, ti: shawqi dayfa, dar almaearif - masr, t 2, 1400hi.
- sharah abn alnaazim ealaa 'alfiat abn malk, li'abi eabdallah badr aldiyn bin malik, ti: muhamad basil euyun alsuwdi, dar alkutub aleilmiati, t 1, 1420 hi.
- sharah abn eaqil ealaa 'alfiat abn malk, liabn eaqila, ti: muhamad muhyi aldiyn eabd alhamidi, dar alturath - alqahirata, dar misr liltibaeati, saeid judat alsahaar washarakahi, ta: aleishrwn 1400h
- sharh alkafiati, liradi aldiyn aliastirabadhi, qadim lah wawade hawashihi: d 'iimil badie yaequba, dar alkutub aleilmiati, bayrut 1998.
- sharah almufasali, liaibn yaeishi, qadim lahu: alduktur 'iimil badie yaequba, dar alkutub aleilmiati, bayrut - lubnan, altabeata: al'uwlaa, 1422 ha.
- sharh tashil alfawayidi, liabn malk, t: da. eabd alrahman alsayida, du. muhamad badawi almakhtuni, alnaashir: hajr liltibaeat walnashr waltawzie wal'iielani, t 1 (1410h - 1990m)
- dawabit alfikr alnahwii, d muhamad eabd alfataah alkhatib, taqdim d eabduh alraajihi, dar albasayir, alqahirat t 1, 1418h
- alkafi fi al'iifsah ean masayil kitab al'iidah tahqiq wadirasati, tasnifi: aibn 'abi alrabie alsabti t d. faysal eabd alsalam alhifyan, maktabat alrushd alrayad, 1421h
- alkitab / lisibuyhi, ti: eabd alsalam muhamad harun, maktabat alkhanji, alqahirati, ta: althaalithati, 1408 hi - 1988 m
- alkashaf ean haqayiq ghawamid altanzili, lilzumakhshari, dar alkitaab alearabii, bayrut, ta3, 1407 hu
- lisan alearbi, liabn manzur dar sadir - bayrut, ta: althaalithat - 1414 hu
- lughat alshaera, dirasat faa aldarurat alshieriata, d muhamad hamasat eabd allatifi, dar alshuruq t 1 - 1996m

- almuharir alwajiz fi tafsir alkitaab aleaziz almualafi, liabn eatiat al'andilsi, ta: eabd alsalam eabd alshaafi muhamad, dar alkutub aleilmiati, t 1, lubnan, 1413h
- almuzhar fi eulum allughat wa'anwaeuha, lilsuyuti, ti: fuad eali mansur, dar alkutub aleilmiat - bayrut
- almusaeid ealaa tashil alfawayidi, liabn eaqila, t: du. muhamad kamil barkat, jamieat 'ami alquraa (dar alfikri, dimashq - dar almadani, jida) ta: 1 (1400 - 1405 hi)
- mueanaa alquran lil'akhfashi, t: d hudaa mahmud qaraeata, maktabat alkhanji, alqahirati, ta: al'uwlaa, 1411 hu
- maeani alquran wa'iierabuhu, 'abu 'iishaq alzujaji, ta: eabd aljalil eabduh shalabi, ealim alkutub - bayrut, ta: al'uwlaa 1408 hu
- maeani alquran, lilfara'i, t: 'ahmad yusif alnajati / muhamad eali alnajaar / eabd alfataah 'iismaeil alshalbi, dar almisriat liltaalif waltarjamat - masr, t 1
- muejam al'udaba' 'iirshad al'arib 'iilaa maerifat al'adib, liaqut alhamwy, ti: d 'iihsan eabaas, dar algharb al'iislamii
- muejam maqayis allughati, liabn fars, ti: eabd alsalam muhamad harun, dar alfikri, 1399h
- maghni allabib ean kutub al'aeariibi, liabn hishami, t da. mazin almubarak / muhamad eali hamd allah, dar alfikri, dimashqa, t 6, 1985m
- almaqasid alshaafiat fi sharh alkhulasat alkafiati, lilshaatibi, t d. muhamad 'iibrahim albanaa, maehad albuhuth aleilmiat wa'iihya' alturath al'iislamii bijamieat 'umm alquraa - makat almukaramat, ta: al'uwlaa .
- nazariat al'asl walfare fi alnahw alearbii>>, d hasan khamis almilakha, dar alshuruq, eaman, t 1